مجلس النـوّاب الليـبي
LIBYAN HOUSE OF REPRESENTATIVES
مجلس التخطيط الوطني
National Planning Council

إستراتيجية

الأمـــن الوطني العـــــام

إستراتيجية الأمن الوطني العام

المحتويـــات:

الفصـــل الأوّل: البيـــان العام للإستراتيجية.

الفصـل الثاني: تمهـــيد تحليـــــلي.

الفصـل الثالـث: تحليـــل الموقف الأمني.

الفصـل الرابـع: التوجهـــات التنفيذيّـــة.

الفصل الخامس: مراحل تنفيذ الإســـتراتيجية.

الفصل الأوّل

البيان العام لإستراتيجية الأمن الوطني العام

تتأسس إستراتيجية الأمن العام الداخلي في ليبيا اليوم على جملة من الاستحقاقات والمقوّمات التي تتطلبها الحالة الأمنية الليبية الراهنة والمتوقعـــة ، وكذلك المرجعية السياسية الوطنية بالإضافة إلى المبادئ التي يقرها الدين الإسلامي الحنيف فيما يتعلق بالعدل والإحسان وحقوق الإنسان، وتتواصل هذه الاستراتيجية أيضا مع الرؤية الوطنية للدولة الليبية الجديدة ومرجعيتها الدستورية ، ومع الالتزامات الدولية الناظمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين وحقوق الإنسان.

"الجريمة تضعف الثقة في الأفاق المستقبلية للتنمية وتحد من قدرة الدولة على المنافسة والإنفاق على مكافحة الجريمة تكاليف باهظة يؤدي إلى زعزعة الثقة بمناخ الاستثمار وقد تؤدي الجريمة أيضا إلى هجرة الكفاءات من البلد وتدفع إلى أنفاق موارد كبيرة للحد منها وخفض معدلاتها على حساب تمويل البرامج التنموية الشاملة وهو ما ينعكس سلبا على معدلات النمو".

وبناء على ذلك، فإن الاستحقاقات والمقومات التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية تتمثل فيما يلي:

- ضمان كفاءة التعامل مع حالة الهشاشة والانفلات الأمني.
- تحقيق التواصل التعاوني والتنسيقي مع متطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بدعم ليبيا ومساعدتها على التصدي لمخاطر انتشار السلاح والانفلات الأمني.
- اتخاذ القرارات والإجراءات الأمنية على أسس من الموضوعية والعلمية لتفـــادى الإجراءات الارتجالية.
- الدفع باتجاه التعاون المجدي لتحقيق الأمن الوطني العام مع كل الشركاء بما فيهم مؤسسات المجتمع المدني.
- المراعاة الصارمة للحوكمة والشفافية ومعايير الجودة والجدوى.
- اعتبار القوة الناعمة "الليّنة" خيارا مهما لمواجهة المختنقات الأمنية.

- الأخذ بأحدث المستجدات التقنية والإدارية والتخلص تدريجيا من الأساليب والأدوات القديمة غير المتناسبة مع تطور الحياة.
- التأكيد على مبدأ المسؤولية والمساءلة ومعدلات الأداء.

- **الأمن والاستقرار يجمع ويقوي ----- وانتشار الجريمة تنهك مفاصل الدولة**

الاستحقاقات والمقومات التي تقوم عليها الاستراتيجية

الفصل الثـــاني

تمهيـــــــد تحليـــــــلي

تمر ليبيا بظرف استثنائي بكل ما تعنيه الكلمة، فقد ترتب على انقلاب 1969م الذي قام به عصبة مارقة من ضباط الجيش الخارجين عن القانون تقويض ما بنته الدولة الليبية خلال ثمانية عشر عاما منذ الاستقلال في 1951م من تقاليد إدارية وسياسية ومؤسسات مختلفة، ونظام أمني محكم ، وكانت أول خطوة خطتها الحركة الانقلابية في تقويض الدولة إلغاء العمل بالدستور واستبداله بإعلان دستوري مؤقت، ثم إلغاء العمل بذلك الإعلان الدستوري واستبداله بنظام هلامي لم يعرف له مثيل في التاريخ السياسي الدولـي "إعلان سلطة الشعب، الوثيقة الخضراء" وبمجموعة من القوانين التي كانت تصمّم لتحويل ما يراه رأس النظام وما يتخيله إلى واقع يفرض على الناس فرضا، ثم تليها قوانين تجرّم وتعاقب كل من يخالف تلك الأوهام والخيالات والأفكار التي ينتجها عقل الحاكم المستبد، وظلت ليبيا على مدى 42 عاما تحت حكم عسكري فردي دكتاتوري مغلق، وقد كان لطول هذه الفترة العصيبة تأثير مباشر على تربية وتعليم وتوجيه وتنشئة الأجيال الجديدة حيث نشأ جيل وصل عمره إلى أكثر من أربعين عاما عند سقوط النظام، اكتسب عادات وسلوكا وطريقة في التفكير تبعده كل البعد عن الوعي السياسي السليم عوضا عن القيام بدور المواطن الصالح الذي يعرف ما له وما عليه تحت مظلة احترام القانون والدستور.

في كل مجتمع توجد أخطار تدفع إلى تقويض الأمن البشري وتتمحور في : الفقر والمرض والجريمة والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان وتحديات البيئة .....إن الأمن البشري مطلب عالمي للتحرر من العوز والخوف.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية 2013"

يجب أن يتحول مفهوم الأمن من التركيز على الحماية العسكرية إلى نشر متطلبات الأمن والأمان في حياة الناس اليومية وهو التوجه إلى تعزيز الأمن البشري. انه مفهوم متكامل للأمن محوره الإنسان.

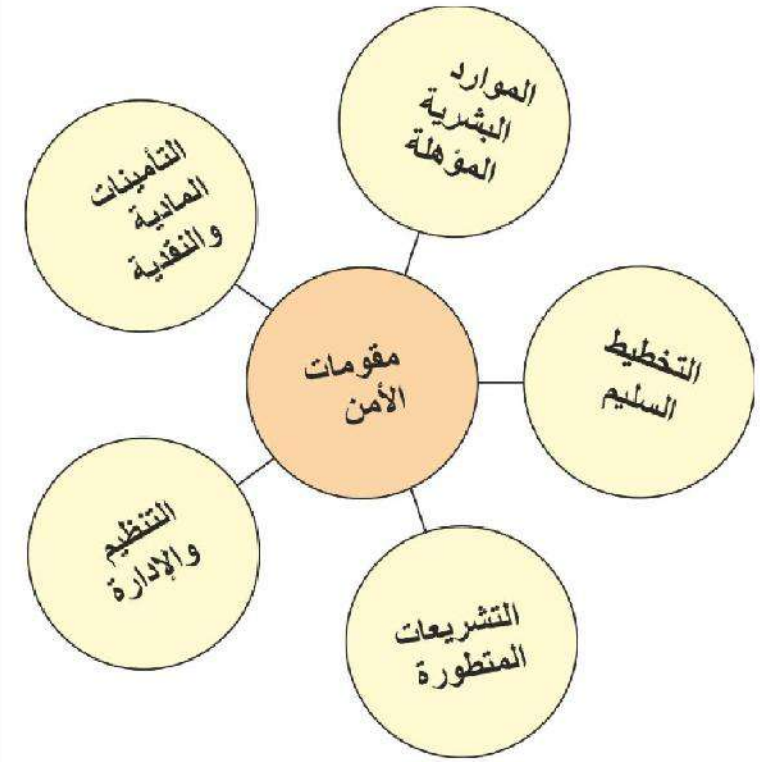

ذلك النظام المستبد كان يسوس الناس بعيون المخبرين وبالقبضة الحديدية لا بقوة القانون وروح الإصلاح والتطوير، ولم يكن لديه مشروع للنهضة، ولذلك فعندما انتهى بإرادة الله، ثم بفعل ثورة المظلومين كان انتهاؤه على صورة الانهيار الكامل، وكان من أخطر مظاهر ذلك الانهيار تفكك المؤسسة الأمنية بصورة عامة فانهار الجيش وانهارت المنظومة القضائية وملحقاتها، وتفكك جهاز الشرطة وتفككت المنظومة الإدارية للدولة بصورة عامة، وأصبحت آليات مواجهة المخاطر والتهديدات بعد 17 فبراير أمام امتحان يفوق طاقتها، إذ صارت تواجه وضعا أمنيا جديدا يتمثل في تعدد الفاعلين في شكل تنظيمات مسلحة وقيادات فردية ومؤسسات رسمية لا يربطها رابط ، وكل يسعى لتحقيق مصالح ذاتية الخفي منها أخطر من المعلن.

وقد تضخم دور بعض التنظيمات المسلحة الأمنية الجديدة في مجال القمع وانتهاك الحريات والحقوق ورفض الولاء للدولة حتى أصبحت تهدد الاستقرار الاجتماعي والنظام السياسي الناشئ بأكمله - مع الاعتراف بالدور الايجابي الذي قامت به كتائب الثوار الحقيقيين في حفظ النظام والأمن بعيد الأحداث – وقد صاحب مرحلة انهيار النظام السابق العديد من الإشكاليات فيما يتعلق بالبنية التحتية للإدارة وعجز الدولة ونقص الخبرة والكفاءة وكثرة الأجندات والمصالح

النوعية وانتشار السلاح مع حالة من الهشاشة الأمنية،وغياب أو انسحاب القيادات القادرة على تحديد الأولويات والأسبقيات لمعالجة الموقف الشديد التعقيد ، بالإضافة إلى اتساع هامش الحرية غير المرشّدة والمتمثلة في ظهور المجموعات الاحتجاجية المنفلتة وتسلل العديد من ذوى السوابق الإجرامية ومدعي الثوريّة إلى التنظيمات العسكرية على مستوى كل بلدية وحتى المنطقة والحي.

وقد أخذت هذه الإستراتيجية الخاصة بالأمن الوطني العام، في الاعتبار تجديد الرؤية التي تعمل من خلالها منظومة الأمن العام الداخلي والتي يجب أن تكون متسقة مع التوجه الديمقراطي الجديد ، ومناخ الحرية والانفتاح الذي إتاحته ثورة 17 فبراير، ومن مشمولات هذا التوجه احترام حقوق الإنسان وتوفير الأمن والأمان لكافة المواطنين في نفوسهم وأعراضهم وأموالهم وتعليمهم وصحتهم وسكنهم وحرية القول والعمل تحت رعاية الحكم الرشيـــد، وتحويل المنظومة الأمنية من عقيدة الإرهاب والتسلّط وحفظ أمن رأس النظام، إلى العقيدة الدّاعمة والخادمة لأمن الوطن والمواطنين.

وبما أننا أمام ظرف استثنائي، فربما يكون من الأصوب عدم استخدام الفكر الاستراتيجي التقليدي الذي يعمل في الظروف المنتظمة وهي ظروف سيادة القانون، واستقرار التقاليد الإدارية في البلد، وثبات المؤسسات التابعة للدولة، واستقرار حركة القطاع الخاص ومساهمته في حركة التنمية بفاعلية وكفاءة، وإدارة المال العام بطريقة تحقق الحاجات الأساسية للناس من السلع والخدمات، أي أن الظروف المنتظمة تعنى باختصار امتلاك الدولة للكوادر اللازمة لاستيعاب وتطبيق كل الرؤى والخطط الإستراتيجية التي يضعها الخبراء، مع العلم بأن العالم أصبح قرية واحدة وصار نقل واستيراد المعرفة من سمات هذا العصر، وقدرة المجتمع من حيث الوعي والثقافة والمعرفة والمهارة على تنفيذ تلك الخطط والتفاعل مع تلك الرؤى ضرورية لتحقيق الأمن المنشود والتنمية المبتغاة خلال وعاء زمني يتوافق المجتمع على تحديده.

إذن، فالأسلوب الأقرب إلى الصواب لوضع الإستراتيجية الأمنية الوطنية في الظرف الليبي هو أسلوب إعادة البناء، وأحيانا إزالة ما تبقى من أبنية غير صالحة للاستعمال واستحداث كيانات جديدة قادرة، وهـذا يتطلب أن يكون الوعاء الزمني للإستراتيجية أقصر منه في الظروف

العادية ويستلزم أن تكون مراقبة ومراجعة ومتابعة المسار أكثر دقة واستدامة لتقليل الأخطاء وتوفير الوقت الذي هو أثمن شيء بالنسبة لليبيا التي تخلفت كثيرا عن ركب التنمية.

إن تكلفة انعدام الأمن وارتفاع مؤشرات الجريمة وتدنى معدلات الأداء الأمني باهظة، ونتائجها تبرز في تدنى مؤشرات الأداء في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وغيرها من قطاعات المجتمع ، وانطلاقا من كل ما سبق ذكره في هذا التمهيد ، كان لزاما على الدولة أن تضع إستراتيجية مرنة وواضحة لمعالجة الوضع الأمني الخطير القائم، مبنية على تقييم دقيق للمؤسسة الأمنية السابقة، والاستفادة من الجوانب الإيجابية التي كانت تحتوى عليها، واستبعاد الجوانب السلبية التي كانت فيها، ووضع خارطة طريق جديدة لبنائها من جديد، وهذا هو ما تهدف إليه هذه الإستراتيجية الجديدة الخاصة بالأمن العام الداخلي في ليبيا.

الفصـــل الثـــــالث

المفـــاهيم والرؤية والأهـــداف والمسارات

الأمن الوطني العام جزء لا يتجزأ من الأمن الوطني، فهو في مفهومه الشامل يعنى إبقاء الوطن في وضع سياسي آمن مستقر يتمتع فيه المواطنون بكافة حقوقهم في العمل والتعبير واختيار الحكّام ومعارضة أفعالهم وقراراتهم إذا كانت لا تخدم مصالحهم المشروعة ولا تحقق الرفاهية المطلوبة للجميع ، ولا تستجيب لمتطلبات الأمن والسلم الاجتماعي.

ويتواصل مفهوم الأمن السياسي تشابكيا مع الأمن الاقتصادي الذي يقوم على تنمية الموارد، والتصرف فيها عن طريق التخطيط المحكم الذي يضمن حقوق الأجيال القادمة في العيش الكريم الذى يتوفر فيه الأمن الصحي والغذائي والتعليمي والثقافي والبيئي وغيرها.

كما أن نجاح الأمن الوطني يعتمد على ركيزة أساسية هي وجود الوسيلة الكفيلة بتحقيق هذا الأمن وهي التي تتمثل في المنظومة الأمنية الشاملة المكونة من المؤسسة الدفاعية، والمؤسسة الأمنية بفرعيها الخارجي والداخلي، وكذلك المنظومة الإستخبارية بفرعيها العسكري والمدني. ويمكن تحديد التركيبة الأمنية للدولة في العناصر التالية:

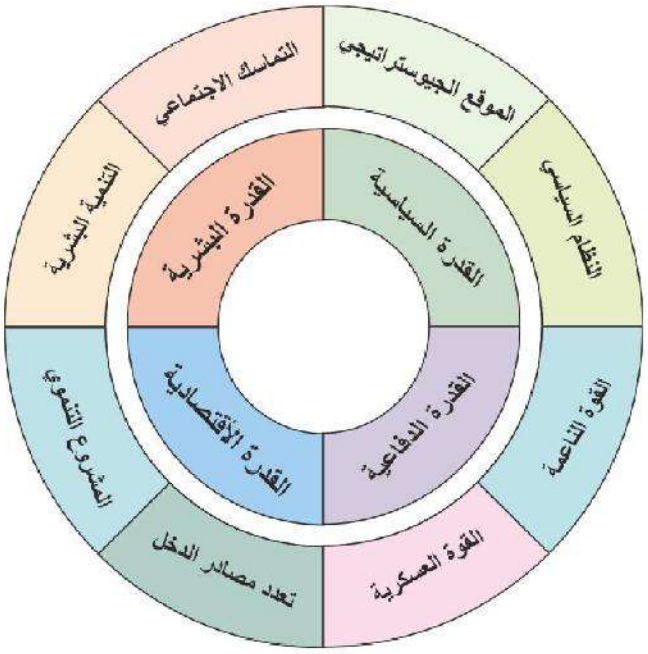

1. **الـــدفاع:** ما الذي نريد من القوات المسلحة أن تقوم به ؟ وما هي الإستراتيجية لتحقيق ذلك ؟ وما هو نوع القوات المسلحة الكفيلة بتطبيق تلك الإستراتيجية؟.
2. **الاستخبارات:** ماذا نتوقع من خدماتنا الاستخبارية؟ وما نوع الخدمات التي نحتاجها ونأمل أن تتحقق من خلالها؟.
3. **الأمن الداخلي:** والمتمثل في حماية الحدود، وحماية النقاط والأهداف المهمة، وحفظ الأمن والنظام وحماية السلم الاجتماعي "ما هو المستوى الأمني المطلوب؟ وما هي نوع الخدمة التي سيقدمها للمجتمع؟ وما هي الوظيفة الأساسية لمؤسسة الأمن الداخلي ؟ **(Internal Security)**
4. **الصناعة والإنتاج الاقتصادي:** كيف يمكن تسخير الصناعة ووسائل الإنتاج لخدمة الأمن الوطني بتوفير المنتجات الداعمة للمنظومة الدفاعية والأمنية بصورة عامة.
5. **الخـــــارج:** وهذه هي العقدة المهمة، حيث يجب تقييم العناصر الأربعة السابقة بحذر وتطويرها بصورة مستمرة حتى يتسنى لنا تطوير سياستنا الخارجية وعلاقاتنا الدولية مع الاعتماد على إمكانياتنا الذاتية حتى تصل الى المستوى الذي نريد.

تحـديد المفـاهيم
التركيبة الأمنية للدولة

الأسبقيّـــــــــات

نظرا إلى أن الظرف الذي تمر به ليبيا في الوقت الحاضر كما أسلفنا هو ظرف استثنائي بكل معاني الكلمة وغير عادى ، الأمر الذي تطلب إعادة هيكلة الدولة وتأسيسها من جديد، ومن ضمن ذلك إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية والتي من ضمنها منظومة الأمن العام الدّاخلي، فلا بد من تحديد الأسبقيات التي يجب مراعاتها على كافة الأصعدة من أجل توفير الوقت وتجنب الوقوع في الأخطاء القاتلة ومن هذه الأسبقيات ما يلي:

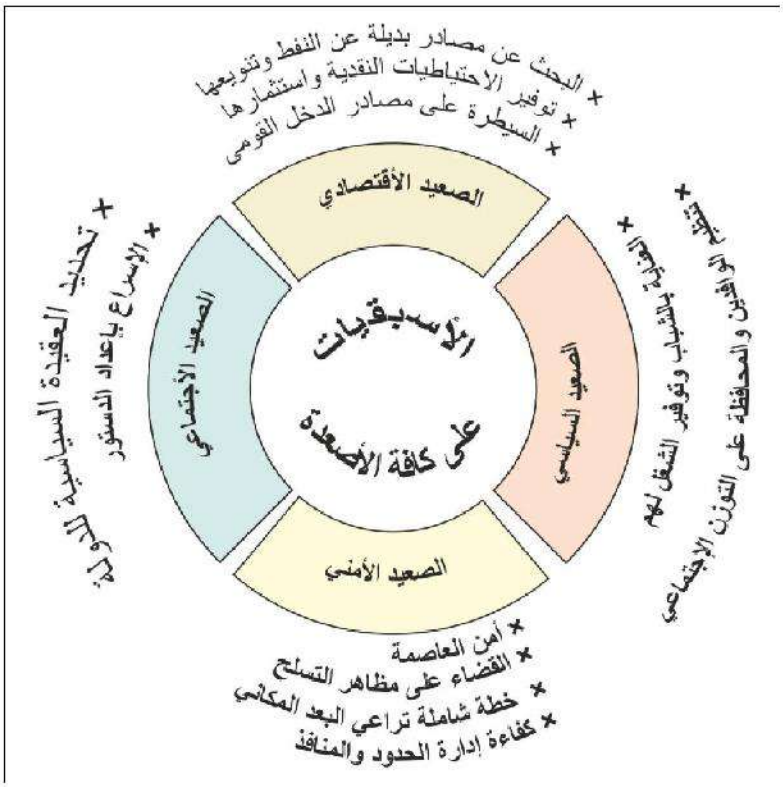

- **الصعيد السياسي:** الإسراع بإعداد الدستور وانتخاب البرلمان الدائم، والحكومة الدائمة، وتحديد العقيدة السياسية للدولة، وكذلك ملامح السياسة الخارجية التي ستعتمدها وعلى ضوء ذلك سوف تتحدد العقيدة العسكرية للمنظومة الدفاعية والعقيدة الأمنية الخاصة بالمؤسسة الأمنية المتمثلة في أجهزة حفظ النظام العام وسيادة القانون التابعة لوزارة الداخلية وهي الشرط.

- **الصعيد الاقتصادي:** يجب الإسراع في إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بحيث يمكن السيطرة على مصادر الدخل القومي والمتمثلة في النفط الخام بصورة رئيسية، والتصرف في هذه المادة القابلة للنضوب بطريقة حكيمة تراعى مصلحة الأجيال الحالية واللاحقة، وتوفير الاحتياطيات النقدية واستثمارها في الأوجه التي تدر دخلا إضافيا للخزينة العامة، كما يجب البحث عن المصادر البديلة التي يمكن الالتجاء إليها عند نضوب النفط، مع الأخذ في الاعتبار أن الاستقرار الاقتصادي يعنى بالضرورة الاستقرار الاجتماعي، ويترتب على ذلك بالضرورة تحقيق الأمن العام الدّاخلي .وقبل كل شيئ يجب العمل على محاربة الفساد

المتمثل في الرشوة ومحاولة الإثراء عن طريق سرقة المال العام، ولا يكون ذلك إلا بواسطة تطبيق الشفافية وإعادة تقييم سلوكيات كبار موظفي الدولة وكافة المؤسسات الرّسمية المنوط بها إدارة المال العام وإسناد الأعمال وتوقيع عقود الأشغال العامة. وإخضاعهم للمتابعة والمراقبة الصارمة.

- **الصعيد الاجتماعي :** يجب على الدولة الإسراع في وضع الخطط الكفيلة بالاهتمام بالشريحة الرئيسية في المجتمع الليبي وهي شريحة الشباب ورعايتهم وحل مشاكلهم الرئيسية التي على رأسها مشكلتا توفير مواطن الشغل والإسكان، وتحفيزهم عل العمل والإنتاج والانخراط في تحقيق التنمية بروح جادة ومخلصة، **وفى هذا الإطار لا بد من الحد من أعداد العمالة الوافدة وذلك بتنظيم عملية دخولها إلى ليبيا** لأنها تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني وعلى التوازن الديموغرافى للبلاد، ويمكن أن تكون عاملا رئيسيا في ارتفاع معدل الجريمة، وكلما أسرعنا في حل مشاكل الشباب كلما نجحنا في الحدّ من وقوع الجرائم المترتبة على البطالة والإحباط والشعور بعدم العدالة فى توزيع الفرص وهذا من أهم العوامل الداعمة للبنية الأمنية والسلم الاجتماعي ويترتب عليه تخفيف الضغط على أجهزة الضبط القضائي وحفظ النظام العام المتمثلة في الشرطة بمختلف فروعها وتخصصاتها، وتجفيف منابع الجريمة والإرهاب.

- **الصعيد الأمـــــــــنيّ**: ويجب أن يرتكز على الأولويات التالية:

1. اعتبار أمن العاصمة أولوية ذات أهمية قصوى لعدة اعتبارات وهي:

- إن أمن العاصمة يترتب عليه الأمن فيما عداها من المدن والمناطق لأن بها مقر الحكومة، وانهيار الأمن في العاصمة يعنى انهيار أمن الدولة وسقوطها في خانة الدول الفاشلة.
- يتواجد في العاصمة جماعات متعددة مسلحة ، والتي تتراوح بين كتائب الثوار الحقيقيين والجماعات المسلحة الخارجة عن القانون والنظام.

- هناك احتمال لوجود بعض الجماعات المسلحة التي تتبع بعض أتباع النظام السابق وتعمل على إحداث الفوضى وخلخلة الأمن بتسريب المخدرات والأسلحة، وهذه الجماعات قد تجد لها مجالا خصبا في العاصمة حيث سهولة الاختفاء والاندماج.

2. العمل بشكل حازم ومنظم ومتناسق بين كافة الشركاء في كيان الحكومة المؤقتة، والمجتمع المدني، والأحزاب، والمؤسسة الدينيّة على تكوين قناعة راسخة بوجوب القضاء على كافة مظاهر التسلح وبؤر التهديد الأمني في ربوع ليبيا بكاملها، وأن التراجع عن هذه القناعة سيكون بمثابة الكارثة الأمنية بكل المعايير.

3. إعطاء أهمية خاصة لتفعيل الخطة الأمنية المبدئية الشاملة التي قُدّمت فى الاجتماع مع شركاء ليبيا الدوليين الذي انعقد بتاريخ 2012/12/17م بلندن، خاصة تأييد ممثلي الدانمرك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وقطر والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا وتركيا والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التعاون مع الشركاء يمثل فرصة حقيقية لتحقيق الأمن وإلغاء حالة الانفلات الأمني.

4. التأكيد على أن المجالات المستهدفة لتحقيق الأمن ترتكز على ما يلي:

- هيكلة وتنسيق وتطوير منظومة الأمن الوطني بصورة شاملة.
- المراقبة الصارمة والدقيقة لتداول الأسلحة والذخائر خارج المؤسستين العسكرية والأمنية.
- نزع السلاح وإنهاء انتشاره بين الجماعات المسلحة والخارجة عن الشرعية.
- كفاءة إدارة أمن الحدود والمنافذ.
- تطوير وتفعيل جهاز الشرطة بكافة فروعه ومكوناته.
- التنسيق والتكامل بين وزارتي الدفاع والداخلية.

- **مراعاة البعد المكاني:** يجب مراعاة البعد المكاني عند تطبيق إستراتيجية الامن الوطني العام وذلك بإعطاء الأسبقية لطرابلس العاصمة ومدينة بنغازي في البداية ثم الانتقال التدريجي إلى بقية المدن حسب كثافة السكان والموقع والأهمية الجغرافية والاقتصادية.

إن مراعاة الأسبقيات الضرورية على الصّعد الأربعة السابقة، يدفع باتجاه خلق مجتمع آمن مترابط قادر على أداء دوره فى تطبيق الإستراتيجية الأمنية التي سوف تتبناها السلطة التشريعية وتسهر على تنفيذها السلطة التنفيذية عن طريق وزارة الداخلية وأجهزتها المختلفة وعلى رأسها جهاز الشرطة، ولا بد من الأخذ فى الاعتبار أن الشرطة وحدها لا تستطيع حماية أمن الأفراد والأرواح والممتلكات والمرافق إذا لم يتعاون معها المجتمع بمختلف شرائحه.

إن ما يقوم به الشرطي هو التصدي للأفراد الذين يرتكبون الجرائم التي تلحق الضرر بالفرد والمجتمع لردعهم ومنعهم من تكرار جرائمهم، ولكن الذي يقلل نسبة الخطأ لدى هؤلاء الناس هو الوعي والعلم والمعرفة والعمل والاجتهاد، والسيطرة على الوقت، واستثمار الفراغ حتى لا يصبح البيئة الحاضنة للجريمـة.

المؤسسة العسكريـــــّـــــة

تعتبر المؤسسة العسكرية من أهم الحلقات في المؤسسة الأمنية للدولة ، وهي تتولى المهام التالية:

- الدفاع عن الوطن ضد الاعتداءات الخارجية.
- تكوين الاحتياطيات والكوادر البشرية المدربة على القتال للاستعانة بها في حالة النفير العام.
- المساهمة في مواجهة الكوارث الطبيعية عند حدوثها. مثل الحرائق والزلازل والفيضانات والأعاصير وغير ذلك ، إذا كانت بالحجم الذي تعجز أجهزة الدفاع المدني عن مواجهته.
- المساهمة في القضاء على الاضطرابات والتمرد على سيادة الدولة والإضرابات التي قد تؤدى إلى الانهيار السياسي والاقتصادي في حالة عجز أجهزة الشرطة عن القيام بذلك.
- حماية الدستور وسيادة القانون وحفظ هيبة الدولة وضمان الحريات العامة للمواطنين مع عدم التدخل في الشؤون السياسية بأية وجه من الوجوه.

- المشاركة في حماية الحدود الجغرافية للبلاد وكذلك حماية الأهداف والمنشآت الحيوية وذلك بالتعاون مع كل من الشرطة المدنية وشرطة الجمارك ومدهما بالمعلومات الاستطلاعية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وحركة عصابات الجريمة المنظمة وغير ذلك
- المشاركة الفعالة في وضع الإستراتيجيات والخطط الخاصة بالأمن القومي التي يضعها مجلس الأمن القومي.

السّياسة الخارجية والسّياسة الدّاخليّة

لا شك أن السياسة الخارجية الناجحة لا بد أن تؤسس عل سياسة داخلية ناجحة ، لأنه إذا لم يتحقق النجاح والقوة فى الداخل، فمن المستحيل أن يتحقق في الخارج ،وفى مقدمة عوامل النجاح في السياسة الداخلية ، متانة السلم الاجتماعي وتكاثف شرائح المجتمع من أجل البناء والتغيير وتحقيق التقدّم ولا يكون ذلك إلا بتوفر الأمن في النفوس والأرواح والأموال والأعمال.

والوضع الداخلي الذي تعيشه ليبيا الآن هو أبعد ما يكون عن الوصف بأنه قوي وناجح، وعليه فإنه من المنطقي القول بأن ليبيا لا يمكن لها أن تكون قوية وناجحة على الصعيد الخارجي، عوضا عن أن تكون فاعلة ومؤثرة، والسبب في ذلك هو عدم ترتيب البيت الليبي من الداخل حتى الآن . ونحن هنا لسنا بصدد وضع الإستراتيجية الخاصة بالسياسة الخارجية للدولة، ولكننا تطرقنا لذلك من اجل القول بأنه على المؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية أن يعطيا الأسبقية الأولى للسياسة الداخلية ، وفى خط متواز تقوم برسم السياسة الخارجية بطريقة غير معلنة، وأن تتجنب الوقوع في أية التزامات مع الدول المهيمنة على الساحة الدولية خصوصا وأن ليبيا ما تزال تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أي أنها ما تزال رهينة للقرارات التي يصدرها مجلس الأمن الدولي

الذي تهيمن عليه الدول الكبرى .مع مراعاة الحرص على علاقات وثيقة مع دول الجوار والتعاون معها في ضمان أمن الحدود المشتركة.

على الحكومة أن تركز على الشأن الداخلي وأن تسارع إلى إصلاحه وتطويره، ومن أهم ما تصلحه وتطـوّره هو المنظومة الأمنية.

تعريف إستراتيجية الأمن الوطني العام

هي مجموعة الأهداف الواقعية لتحقيق الأمن الوطني العام خلال وعاء زمني معين ، والطـرق الكفيـلة بتحقيق تـلك الأهـداف والوسائل المتاحة التي تساعد على تحقيقها.

وقد تأسست هذه الإستراتيجية على الوضوح والمرونة والواقعية، ومراعاة واقع البلاد وقابليّة التطوير عبر المراحل الزمنية المحددة لها .بهدف تحقيق المجتمع الليبي الآمـــن.
كما أخذت هذه الإستراتيجية في الاعتبار مسألة العولمة التي جعلت العالم أكثر ترابطا بسبب التقدم التكنولوجي التي سهّل السفر والهجرة والتجارة العالمية في السلع والخدمات وحركة رأس المال الأمر الذي يجعل من المستحيل أن تنعزل ليبيا عن العالم وما يقع فيه من أزمات وصدمات اقتصادية وجغرافية وسياسية، مع انتشار استعمال شبكة الانترنت وما تحتويه من مواقع التواصل الاجتماعي، إذ أصبح من المستحيل على أي دولة أن تفصل مجتمعها عن بقية المجتمعات البشرية. ولكن أصبح لزاما عليها مراقبة وتنظيم هذا التواصل ومكافحة السلبيات المترتبة عليه بحيث يخدم المصلحة الوطنية ويحافظ على الهوية.

رؤية إستراتيجية الأمن الوطني العام في منظورها العام

تؤسس رؤية الأمن الوطني العام على البعد المنظومي التواصلي مع كافة معطيات الأمن الوطني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وديموغرافيا وصحيا وغذائيا وغيرها للوصول إلى تحقيق الأمن الوطني العام في جميع ربوع ليبيا ولتوفير ضمانات الأمان والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وكرامته وعدم الاعتداء عليه في نفسه وماله وعرضه باعتبار أن ذلك مخالف للشرع والقانون ويتم ذلك من خلال إيجاد نظام للأمن العام يتأسس على الإمكانيات والكفاءات البشرية ويؤسس على النوعية الراقية للخدمات وعلى نوعية التجهيزات والمعدات والتقنيات المتطورة ويتأسس على مبدأ العدالة الجنائية واحترام القانون ، والحق في التقاضي والتأكيد على براءة المتهم حتى تثبت إدانته.

ولا بد من مراعاة المؤثرات الخارجية والدولية على الأمن الوطني الداخلي لأن ليبيا دولة واسعة المساحة، قليلة عدد السكان، تعانى نقصا شديدا في الموارد المائية التي هي أساس الحياة والعمران. ويترتب على ذلك أنها لا تستطيع لعب دور كبير في الصراعات الدولية لأن الصراعات الدولية يتحكم فيها الحجم والوزن بالإضافة إلى القوتين العسكرية والاقتصادية ، ولكنها قد تنجح في تكوين علاقات دولية إيجابية.

ولكي تحافظ على أمنها الوطني بصورة عامة ، فليس أمامها إلا الاهتمام بشأنها الداخلي ، والتركيز على بناء مجتمع المعرفة ، واللعب على التناقضات بين القوى الكبرى في هذا العالم، ومراقبة تطورات الصراع فيما بينها "صـراع الأقــوياء" وإتباع سياسة " الطـّـــفو" فوق الأحداث.

وعليه فإن الرؤية الخاصة بالإستراتيجية الأمنية الليبية الداخليـــة يمكن اختصارها في الشعـــار التالي الذي يجب تعميمه على كافة إدارات وأقسام وزارة الداخلية وكذلك جهاز

الشرطة بكل فروعه واعتباره عنوانا للعقيدة العملية الجديدة للمؤسسة الأمنية الليبيـــة الجديـــدة:

رؤيتنـــــــــا

" فريق أمني واحد ، ذو مهارة عالية ، على درجة عالية من الاحتراف، يتصوّر مشاكل مجتمعه جيدا، سريع الحركة والاستجابة، يتمتع بشعور صادق بالمسؤولية، مزود بتكنولوجيا متقدمة، مدرّب تدريبا راقيا ، قادر على اختيار الطريق الأنسب لحفظ الأمن والنظام، لـــه إمكانيات إستخبارية كفؤة، قادر على الحصول على المعلومة من مصادرها المتعددة متى وحيثما طلب منه ذلك لدعم وإسناد القيادات الأمنية والمنظومة القضائية وصانع القرار، وحماية الوطن والمواطن ".

الأهـــــــــــداف

أهم أهداف إستراتيجية الأمن الوطني العام هي:

- **تحقيق متطلبات الأمن الوطني العام ومنع كل مهـدّداته.**
- حماية الوطن من الأخطار التي تأتى عبر الحدود والسيطرة على نقاط العبور.
- تطوير مفهوم الأمن العام الداخلي بما يضمن حقوق الإنسان وأمنه وصون كرامته وتوسيع الخيارات أمامه في حياة آمنة وحرة كريمة.
- القطيعة مع الأساليب البوليسية السابقة في القبض والتحقيق ومظاهر التعذيب والإقصاء، والعمل على بناء أواصر الثقة والمصداقية بين رجل الأمن والمواطن.
- توعية الفرد بمفهوم الأمن العام وحفظ النظام ، وخلق ثقافة وطنية داعمة وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدور فاعل في حفظ الأمن والنظام.
- التواصل مع المجتمع الدولي في كل ما يخدم الأمن الوطني العام ويحفظ النظام.

- ترسيخ فكرة القضاء على أسباب وقوع الجرائم لدى جهاز الشرطة بكافة فروعه وعدم إعطاء الأسبقية لمكافحة الجرائم والمجرمين فقط لأن الجريمة في حد ذاتها لا تعنى أن مرتكبها يكون مجرما بالضرورة أو بالفطرة ولكن تعنى أن للجريمة أسبابا قد تكون خارجة عن سيطرة المجرم نفسه ، كالفقر والعوز والحرمان والظلم الاجتماعي وغير ذلك.
- حماية الوطن من الأخطار التي تأتى عبر الفضاء الإفتراضي "السايبري" والتي يمكن أن تدمر أو تعطل شبكات الاتصال ونظم المعلومات الرقمية التي نملكها في كافة القطاعات.
- حماية المجتمع من الجريمة المنظمـــة التي تتمثل في شبكات تهريب المخدرات والأسلحة والذخائر والبضائع المدعومة من قبل الدولة.
- حماية المجتمع من التحلل الأخلاقي بين الشباب والفتيات بسبب انتشار الأفلام الإباحية وحرية الوصول إلى المواقع الإباحية المتاحة على شبكة الانترنت على مدار الساعة.
- تفعيل القضاء وإنجاز العدالة الانتقالية وتحقيق المصالحة الوطنية.
- العمل على استرداد الأسلحة الموجودة لدى الجماعات المسلحة بصورة غير شرعية.
- المشاركة الفعالة في استيعاب الثوار المسلحين وتنسيبهم إلى الأماكن التي تناسب مؤهلاتهم وقدراتهم وخبراتهم وتحفيزهم على المشاركة في دفع عجلة التنمية التي هي متوقفة في الوقت الحاضر بسبب انهيار النظام الآفل.
- التصدي لمظاهر التمرّد على الشرعية والعصيان، وفض المظاهرات الهدّامة وأعمال التخريب بهدف حفظ هيبة الدولة واحترام القانون.
- مقاومة الحرائق والتصدي لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والعواصف والأعاصير وغيرها.

- حماية المنشآت الحيوية والمرافق الحكومية والبني الاقتصادية والمباني التابعة للدولة ومقرا ت الوزارات والشواطئ.
- حماية الطرق ووسائل المواصلات وتنظيم ومراقبة حركة المرور وفقا للسبل الحديثة.
- حماية المطارات ومراقبة البضائع الصادرة والواردة وحركة المسافرين عبر الموانئ البرية والبحرية والقيام بالتفتيش الجمركي.
- توثيق الصلة مع منظمات العمل المدني ومراكز التأهيل الصحي ورعاية المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة والمساعدة في رعايتهم وخدمتهم وحمايتهم من الجريمة والإخطار المختلفة.
- حماية الأراضي الزراعية والتصدي لتدمير البيئـة وتلويثها.
- التصدي للشبكات التجسسية وملاحقة الجواسيس.
- حراسة المياه الإقليمية والثروة البحرية.
- جمع ومعالجة وتحليل المعلومات الاستخبارية الداخلية والخارجية وإبلاغ صانعي القرار بالمؤشرات الخطيرة على أمن الوطن والمواطن. ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة فى الوقت المناسب.
- تنمية قدرات السلطات القضائية والأمنية على اكتشاف الجرائم وأسبابها وتحديد مرتكبيها وملاحقتهم والقبض عليهم.
- الإشراف على إدارة السجون وأماكن التوقيف واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإصلاحها ومنعها من أن تصبح مأوى لتفريخ الجريمة وصناعة المجرمين.

مسارات تحقيق الإستراتيجية الأمنيّـــة

تعرضت المؤسسة الأمنية بكل فروعها وتخصصاتها والتي تنضوي تحت إشراف وزارة الداخلية للتفكك والتوقف عن أداء واجبها كنتيجة لحالة الانهيار التي أصابت مفاصل الدولة بصورة عامة وتحلل الفعل السيادي للدولة الليبية ، وضعف هيبة الدولة في نفوس المواطنين، ونتج عن ذلك تجرّؤ ضعاف النفوس، على مخالفة القانون بسبب اختفاء الوسيلة الرئيسية للضبط القضائي وحفظ الأمن والنظام وهي جهاز الشرطة بكافة فروعه وتخصصاته، فكثرت الجرائم المدنية والجنائية وتراكمت شكاوى المظلومين والمتضررين بعشرات الآلاف في مختلف المراكز، وتحولت إلى كمّ هائل يضاف إلى الكم السابق من القضايا المعروضة أمام القضاء وتوقف البت فيها بسبب أحداث 17 فبراير، ما يجعل الأجهزة الأمنية في موقف صعب للغاية حتى لو كانت في وضع الاستعداد، فما بالك وهي في وضع التفكك.

وبناء على هذه المعطيات، فإن مسارات تحقيق إستراتيجية الأمن العام الداخلي المبتغاة يمكن حصرها فيما يلي:

- تقييم الوضع القائم للمؤسسة الأمنية بكل مكوناتها تقييما كاملا وشاملا للتعرف على الأضرار التي لحقت بها، وتحديد مصادر القوة والفرص والتهديدات.
- حصر القوة العمومية للأفراد العاملين بالمؤسسة الأمنية، وتصنيفهم، وتقييمهم وفقا " لمحتويات ملفاتهم الشخصية" وليس وفقا للآراء الشفوية أو المعلومات السطحية العابرة. هذا التقييم يهدف بصورة أساسية إلى حصر الخلل الواقع في البنية البشرية للأجهزة الأمنية من حيث العدد والرتب والخبرة الفاعلة ونسبة صغار الضباط والجنود إلى الضباط وضباط الصف من ذوى الرتب الكبيرة ومدى انتشار الشيخوخة بين العاملين بكل فرع أو جهاز.
- حصر وتقييم كافة الأصول المستعملة والمملوكة لأجهزة الشرطة وفروعها، من أسلحة ومعدات وتجهيزات ومباني ومنشآت ووسائل نقل واتصال بهدف تحديد النواقص واقتراح التحديث المطلوب.

- العمل على تفكيك وإلغاء الكيانات واللجان الأمنية المؤقتة التي تم تشكيلها لمواجهة الوضع الأمني غير المستقر والمترتب على انهيار النظام السابق. والتي تم تشكيلها بصورة رئيسية من الثوار المسلحين الذين لم يتخرجوا من المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة الداخلية، ولم يتلقوا التدريبات التي تؤهلهم للقيام بالمهمة الحقيقية لمأمور الضبط القضائي.
- مراجعة كافة القوانين واللوائح والنظم الخاصة بالمؤسسة الأمنية بهدف تحديثها وتطويرها بما يتمشى مع زمن العولمة والمعرفة الرقميّة الكثيفة، وسرعة الحركة، والفضاء الافتراضي "السايبري" الذي أصبح فضاء إلكترونيا تتدفق فيه المعلومات وتتشابك فيه المراجع والمصالح وتأتى منه أشدّ المخاطر التي يمكن أن تدمر البنية التحتية للدولة وتفكك منظومة أمنها واستقرارها . هذا الزمن لا بد أن يكون فيه رجل الأمن على مستوى من العلم والمعرفة والقدرة والمرونة بحيث يمكنه القيام بمهمة مأمورية الضبط القضائي على أكمل وجه. أي أن إعداد العناصر الأمنية لم يعد يقتصر على الأساليب التقليدية السابقة وحدها. ومن بين القوانين والقرارات والنظم التي يجب مراجعتها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. قانون رقم "10" بشأن الأمن والشرطة لسنة 1992م الذي توجد به بعض العبارات بالمادة "60" والمتعلقة بالقسم والتي تشير إلى الولاء للقذافي.
2. قانون رقم "24" لسنة 2010م بشأن أحكام الجنسية الليبية، حيث توجد به بعض المواد التي لا تخدم المصلحة العامة مثل المادة "3" فقرة "ج".
3. قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم "312" لسنة 1424 بشأن اللائحة التنفيذية للأمن والشرطة حيث أن هذه اللائحة لم تتناول نصوص الأمن والشرطة وإنما انصبت على ما كان يسمى بالأمن الشعبي المحلي الأمر الذي يتطلب إلغاء هذه اللائحة ومن المعلوم أن ذلك الأمن الشعبي كان النظام السابق يهدف من خلاله إلى إيجاد أجسام أخرى إلى جانب هيئة الشرطة تؤدى إلى عرقلة عمل الشرطة وتنادى بالحفاظ على أمن النظام والمتمثل في شخص ألقذافي.

4. إعادة النظر في القانون رقم "21" لسنة 1991م بشأن التعبئة حيث تضمن هذا القانون عدة نصوص تهدف إلى حماية وإطالة عمر النظام منها ما تضمنته المادة "3" الفقرة الثانية، والمادة "3" الفقرة الرابعة.
5. القرار رقم "12" لسنة 2011م الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي والمتضمن إلغاء ما كان يسمّى نقل سلطة الشعب ومؤسساته، يجب تحويل هذا القرار إلى قانون يتضمن النص على إلغاء جميع القوانين والقرارات المتعلقة بنقل السلطة للشعب.
6. مراجعة القانون رقم "5" لعام 2005م قانون السجون في ضوء المعايير الدوليّة.
7. مراجعة كافة اللوائح والتعميمات الداخلية الخاصة بمعاملة السجناء.
8. إعادة تقييم كافة المؤسسات التعليمية والتدريبية التابعة لوزارة الداخلية من أكاديميات ومعاهد ومدارس وأساسات تدريب وغير ذلك، وإجراء التحديثات المطلوبة عليها بما يخدم الرؤية الأمنية الجديدة.
9. إعادة تأهيل مدراء السجون ومساعديهم وكافة العاملين بها بهدف تحويل السجون إلى مؤسسات للإصلاح وإعادة التأهيل.
10. إعادة البناء العقلي والنفسي لرجل الأمن بحيث يتخلص من العقلية الأمنية التسلطية التي تهدف إلى تدجين المجتمع للحاكم، واستبدالها بعقلية المحافظة على أمن الوطن والمواطن، ومساعدة صانع القرار على اتخاذ القرار السليم خدمة للمصلحة العامة.
11. إشراك القطاع الخاص وأفراد المجتمع بصورة عامة في عملية حفظ الأمن والنظام وعدم الاعتماد على الأجهزة الأمنية وحدها، أي أنه لا بد من تربية النشء الجديد على حب النظام واحترام القانون وإقناعه بأن ذلك جزء من طاعة الله ورسوله، ودليل على حبه وإخلاصه لوطنـــه، وكذلك تحفيز الشباب على المساهمة الفعالة في تفعيل الرؤية الأمنية وتحويلها إلى واقع ملموس.

الوسائل الكفيلة بتحقيق إستراتيجية الأمن الوطني العام

إن المقصود بالوسائل هنا ، **الإمكانيات المتاحة** التي تساعد على تحقيق الإستراتيجية الأمنية فبدون توفر الإمكانيات لا يمـــكن تحويل الرؤى والخطط إلى واقع ملموس، وبالنسبة لليبيا فإن الوسائل الممكنة يمكن اختصارها في نقطتين اثنتين هما:

- التركيبة السكانية للمجتمع الليبي التي يمثل الشباب فيه الشريحة الكبرى الأمر الذي يساعد على مدّ المؤسسة الأمنية بالدماء الجديدة اللازمة للتطوير.
- قدرة الدولة الليبية على الإنفاق على إنجاح تطبيق الإستراتيجية وتوفير الإمكانيات والمستلزمات والاحتياجات وذلك بسبب وفرة التدفقات النقدية الناتجة عن استخراج وبيع النفط الخام والتي يمكن أن تغطى أوجه الإنفاق خلال المراحل المقررة لتطبيق الإستراتيجية الأمنية.

القيـــــم والتوجّهـــــــــات

تتأسس إستراتيجية الأمن الوطني العام على مجموعة القيم والالتزامات التالية والتي يجب أن تتحول إلى عقيدة عملية يتبناها كافة منتسبي المؤسسة الأمنية الليبية:

نحن ملتزمون بالمبادئ التاليـــــة

- **عمل الفريق: روح الشراكة على كافة المستويات ، وعبر عمل منظم لاستكمال المهمة.**
- **الاستقامة والنزاهــة : الالتزام التام بالقيم الإسلامية، والاحترام الكامل للدستور والقوانين والمبادئ الأخلاقية في القيام بمسئولياتنا، وإعطاء حقوق الإنسان أهمية قصوى .**
- **التمـــــيّز : نسعى إلى تقديم عمل مميّز يقوم به خبراء ذوو كفاءة ومقدرة .**
- **الحيـــــــاد : نحن لا نخدم الأشخاص، ولا الحكام، ولا الأحزاب، ولكن نخدم مصلحة الوطن والمواطن والمؤسسة الأمنية، والسلطة القضائية المستقلة ونضحي من أجل ذلك بأرواحنا.**
- **التكامـــــل والتنسيق:لتحقيــق الشراكة الداعمة لحفظ الأمن.**

الفصـــل الثّـــــالث

تحلـيل الموقـــف الأمـــنيّ العـــام

أولا : عوامـــل القـــوّة:

1. وجود خبرات أمنية مؤهلة ومعترف بتميزها محليا ودوليا.
2. استعداد الثوار للانخراط في المؤسسات الأمنية والعسكرية.
3. الجوانب الإيجابية التي كانت تتمتع بها المنظومة الأمنية السابقة والتي يمكن الاستفادة منها
4. قدرات علمية وبحثية متميزة في مراكز بحوث وطنية تعمل كجسر تواصل وتنسيق بين الفكر والقوة.
5. بعض الخبرة المتراكمة في مجال رصد المخاطر وتقييمها، واستطلاع إمكانية حدوثها.
6. وجود ليبيا تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يعتبر مصدر قوة من ناحيتين: الأولى - كون ليبيا تحت حماية مجلس الأمن الدولي، والثانية، إمكانية لجوء الدولة الليبية إليه في حالة تعقد الموقف الأمني أو رجحان احتمالية انهياره.
7. قدرة اقتصادية تساعد على تحييد واحتواء وتأجيل المخاطر.

ثانيا : عوامـــل الضعف:

1. حالة الانفلات الأمني والغياب شبه الكامل للشرطة والجيش.
2. إقصاء القيادات الأمنية التي عملت أثناء حكم القذافي دون تمييز، ما ترتب عليه فراغ في منظومة القيادة والسيطرة في المؤسسة الأمنية، وفقدان تراكم الخبرة .
3. الافتقار إلى تشريعات تحصن منتسبي الأجهزة الأمنية أثناء تأدية مهامهم.
4. قيادات أمنية جديدة تنقصها الخبرة الكافية التي تتناسب وتحديات المرحلة.
5. وجود ليبيا تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يعني أن السيادة منقوصة، وهناك تخوّف من تحوّل ليبيا إلى دولة فاشلة إذا استمرّت حالة الانفلات الأمني.

6. بعض القيادات الأمنية كان ضمن المسجونين السياسيين في عهد ألقذافي، وهناك تخوف من عدم تجردهم من عواطفهم والحياد تجاه أعضاء الأجهزة الأمنية السابقين.
7. التجزئة غير المعلنة لليبيا إلى كيانات جهوية أصبحت تمثل مراكز قوّة تصر على التمتع بمزايا اقتصادية واستثناءات خاصة، ما يضعف الفعل السيادي للدولة.
8. ضعف الوسائل وقدم الأساليب التي تستعملها الأجهزة الأمنية في مواجهة ظاهرة انتشار الجريمة يضعف قدرة الشرطة على القيام برد الفعل المناسب.
9. القيود المالية المفروضة على وزارة الداخلية كبيرة وتسبب إعاقة وتأخر إنجاز المتطلبات الفورية والطارئة بسبب تطبيق القوانين القديمة والبيروقراطية وعدم المرونة فى تقديم الدعم المادّي من خلال الأجهزة الرقابية المالية المختصة.
10. إستقواء الثوار المسلحين على مراكز الشرطة يزيد في حالة الإحباط لدى الكوادر الأمنية العاملة ويجعلها مترددة في أداء مهمتها الأساسية وهي حفظ النظام العام ودعم تطبيق القانون.
11. ضعف أو عجز السلطة السياسية عن التدخّل الفاعل لحسم المواقف الأمنية المعقّدة أو الخطيرة.
12. عدم سيطرة الدولة على الحدود بصورة فعّالة .

ثالثـــا: الفـــــــــــــرص:

1. توفر مصادر التمويل اللازمة لتوفير متطلبات تفعيل إستراتيجية الأمن الوطني العام.
2. إمكانية إنشاء آلة إعلامية فعّالة ونشطة تساعد على تهيئة المجتمع لتفعيل الإستراتيجية الأمنية.
3. إمكانية الاستفادة من الخبرات الأمنية السابقة بدلا من استيراد الخبرة الأجنبية من الخارج.

4. الاستفادة من الخطاب الديني الوسطي في تهدئة النفوس وبعث روح الإخلاص لله ثم للوطن ، واحترام الأجهزة الأمنية باعتبارها العنصر الأهم والعين الساهرة على حفظ القانون والنظام.
5. توفر الرغبة لدى الشباب في الالتحاق بالجيش والشرطة.
6. توفر الرغبة لدى الناس في تحقيق المصالحة الوطنية.
7. إمكانية استخدام التقنيات الحديثة من مراقبة مرئية وغرف عمليات ومتابعة متطورة بالأجهزة الحديثة ونظم اتصالات قوية ومؤمنة ومعامل جنائية متقدمة.

رابعـــا: التهـــديدات:

لا شك أن ليبيا تواجه في الوقت الحاضر جملة من التهديدات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

○ التهديدات الداخليّـــة:

1. **الصورة النمطيّـــة القديمـــة:** المترسّخة في أذهان الليبيين عن الأجهزة الأمنية الليبية وهي صورة " القوة القمعية " لا " القوة الحامية "، والفساد المستشري في أوصالها وتحركها وفقا للعلاقات الشخصية، وغياب روح الانضباط في العمل.
2. **الصورة الخاطئة الجديدة:** عن الأجهزة الأمنية والتي تستند على تعميم الحكم على كل منتسبى هذه الأجهزة ومكوناتها بسبب الخطاب الإعلامي غير المرشّد، والخطاب السياسي غير المخطط.
3. **الحالة المعنوية السيئة لكثير من الكوادر** الأمنية السابقة بسبب تجاوزها أثناء وبعد الأحداث من قبل الثوار المسلحين ، رغم أن عددا كبيرا منهم يعتبرون من الكفاءات الوطنية المخلصة.

4. **بعض الكيانات والأجهزة الأمنية المؤقتـــة** التي تم إنشاؤها بقرارات فوقية وعدم إدراك منتسبي هذه الأجهزة لطبيعة عمل مأمور الضبط القضائي وعدم إخضاع هؤلاء المنتسبين لأحكام القوانين والتشريعات المنظمة للأجهزة الأمنية، يؤدى إلى نشوء جماعات منظمة خارجة عن القانون.
5. **ضعف أو انعدام الهيكلة والتنظيم** التي تواكب مستجدات العصر.
6. **البنية البشريّـــة الضعيفة:** وهي تحتاج إلى مجهود كبير لتقييمها وفرزها وتصنيفها ودعمها بالعناصر الجديدة وتدريبها وتنمية مهاراتها وقدراتها.
7. استمرار التعامل مع الوسائط والتقنيات والأساليب التقليدية القديمة في حفظ الأمن يعيق المنظومة الأمنية عن مواكبة تطوّر الجريمة والتقنيات التي يستعملها المجرمون .
8. الوضع السياسي والعسكري غير المستقر بعد.
9. انتشار السلاح بأنواعه خارج المؤسسة العسكرية الشرعية.
10. عدم حسم مسألة الجرحى حتى الآن وتحولها إلى وسيلة لاستنزاف المال العام من قبل بعض المجموعات الإجرامية .
11. الدعوة إلى الفيدرالية التي قد ينتج عنها مبدأ المحاصصة، وتقسيم الوطن وتفتيت اللحمة الوطنية ، وهذه من اخطر التحدّيات مع الجهل بأن الكتل المجاورة أكبر بكثير من الليبيين مجتمعين
12. البؤر المعادية للدولة الليبية الجديدة والمتمثلة في أتباع النظام السابق الذين يعملون على زعزعة الاستقرار بما يملكونه من أموال وإمكانيات مع احتمال تجنيدهم من قبل الاستخبارات الأجنبية المعادية، وتزايد عدد المعزولين والمستبعدين الذي قد يؤدى إلى تحشيدهم ضد الحكومة.
13. تغلغل الإستخبارات الأجنبية في البلاد واتخاذهم قواعد يحتاج رصدها ووضعها تحت المراقبة الشديدة والمتابعة إلى وقت ليس بالقصير ويحتاج إلى كوادر مدربة في هذا المجال.
14. عدم سيطرة الدولة على الحـــدود والمنافذ.

15. مشكلة الثوار والتشكيلات المسلحة الذين تحولوا إلى كتل وبؤر وجماعات تؤثر في عمل الدولة وتعرقل مسيرة العودة إلى تطبيق القانون ، وتدفع باتجاه الانفلات الأمنـــــــــــــي
16. التطلعات الجهوية والمناطقية والتي قد ينتج عنها ضعف الولاء للدولة والوطن.
17. مئات الآلاف من المهجّرين بالداخل والخارج يمكن أن يتحولوا إلى مصدر دائم لتوتّر الوضع الأمني الداخلي، وهو يمكن تصنيفه على الدرجة الأولى.
18. حساسية موضوع العزل السياسي الذي يجب تناوله بحكمة لأنه يمكن أن يؤدى إلى فقدان الدولة لكثير من الكوادر ذات الخبرة والتي يمكن فقدانها وتحوّلها إلى قوّة دافعة لمشاعر الكراهية، بسبب سوء التقييم.
19. الخلافات بين الثوار المسلحين والكوادر السياسية تعمّقت وأصبح حلها أصعب من تلك التي بين الثوار وأتباع النظام السابق.
20. زيادة الازدحام بمدينة طرابلس "العاصمة" وخصوصا كثرة عدد السيّارات بسبب انعدام وسائل النقل العام وكذلك إقبال الناس على الهجرة من الأرياف إلى العاصمة الأمر الذي يعقّد المسألة الأمنية أكثر فأكثر.
21. العشوائية في استيعاب الثوار المسلحين وضمهم إلى مؤسستي الجيش والشرطة اللتين تعتمدان على الضبط والربط والأقدمية والمعرفة بالعلوم الأمنية والعسكرية الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ترهّل أو انحلال هاتين المؤسستين وضعف قدرتهما على حفظ النظام والأمن العام.

○ التهـــديدات الخـــــارجية:

1. تخوف الدول الكبرى من الإرهاب القادم من ليبيا وتسرب الأسلحة، مع العلم بأن بعض أجزاء الحدود المشتركة مع دول الجوار غير مرسّمة حتى الآن بالإضافة إلى دور الإعلام فى تضخيم هذه المسألـــــــة.

2. تخوف الخارج من الجماعات التي توصف بالمتطرفة والحديث عن أنها اتخذت مواقع لها على التراب الليبي دون خضوع لسيطرة الدولة ، الأمر الذي يجعل ليبيا عرضة للتدخلات الخارجية خصوصا من قبل الدول الكبرى التي لها مشاكل مع ما تسميه الإرهاب.
3. ارتفاع سقف الحريات والمطالب الفردية، والتمترس خلف ترسانة من الأسلحة التي تعود ملكيتها للدولة مقابل ضعف وتهميش متعمّد لآليات المواجهة.
4. المتطوعون الليبيون المنخرطون في حرب الشعب السوري ضد نظام الحكم المستبد قد يعودون إلى ليبيا وقد تشربوا بعض الأفكار الجهادية التكفيرية المنغلقة التي لا تعترف بالآخر وتبيح قتله وقد يصطدمون بالآخر، وأجهزة حفظ النظام والقانون غير جاهزة للتحكيم وفرض سيادة الدولة على الجميع.
5. انتشار استخدام الفضاء الافتراضي "السّايبري" المتمثل في شبكة الإنترنت وعلى النظم الرقمية للمعلومات والإجراءات وشبكات الاتصالات يجعل ليبيا كغيرها من الدول عرضة للهجمات السايبرية التي قد تتسبب في خسائر يصعب تقديرها على الأمن الوطني العام خصوصا الأمن المالي والاقتصادي، مع عدم وجود سياسة أمنية لدى الحكومة لمواجهة مثل هذا الخطر الداهم حتى الآن.
6. تحديث وتسليح وتدريب كل من الجيشين التشادي والنيجري من قبل بعض الدول الأجنبية وتدريبهما على القيام بعمليات خارج الحدود قد يشكل تهديدا خطيرا على أمن ليبيا في المستقبل المنظور إذا لم توضع سياسة أمنية وخارجية مناسبة لمواجهة العواقب السلبية.

الفصـــل الرّابـــــــــع

التوجهات التنفيذيّة لإستراتيجية الأمن الوطني العـام

أولا : مـــــدخل مرجـــــعيّ:

استندت الإستراتيجية الوطنية للأمن العام الداخلي على اعتبارات ومؤشرات وطنية ودولية وتاريخية آخذة في الاعتبار مصادر القوة والتحديات والفرص والتهديدات.

كذلك فإن هذه الإستراتيجية تعبر عن فكر استراتيجي عملي يهدف إلى تحقيق الحركة الفاعلة والبناءة نحو الأمام، وهي ليست فكرا مجردا يهدف إلى توسيع المعرفة والثقافة.

هذه الإستراتيجية تهدف بالدرجة الأولى إلى الانتقال من الوضع الحالي إلى وضع أحسن منه ثم إلى الوضع المتقدم الذي نبتغيه مع نهاية تطبيق المرحلة الأخيرة لهذه الإستراتيجية والذي يجب أن يكون متسقا مع الرؤية العامة لليبيا 2030م التي يجرى الإعداد لها بإذن الله.

وحتى يمكن جعل هذه التوجهات الإستراتيجية قابلة للتنفيذ، وضعت في تقديرها ما يلي:

1. إن وضع إستراتيجية للأمن العام الداخلي أمر ضروري جدا لوضع المؤسسة الأمنية الشاملة على المسار الصحيح انطلاقا من مرجعية واضحة المعالم.
2. هذه الإستراتيجية أخذت في اعتبارها تأزم الموقف الأمني النّاشئ بعد سقوط النظام السابق وحالة الفوضى الأمنية في كل من مصر وتونس وتهديدات الهجرة غير الشرعية من دول الجوار الإفريقي.
3. إن تفعيل هذه الإستراتيجية هو شأن تنفيذي تتولاّه الحكومة وبالأخص وزارة الداخلية وتحدد مساراته وفقا لمعطيات الموارد المالية والبشرية ومعطيات المشهد الليبي والدور الـــــدّولي.

4. إن هذه الإستراتيجية المقترحة ، للأمن العام الداخلي تمثل بعدا استرشاديا للقرار التنفيذي وليست بديلا عنه.
5. شهدت التحولات الإجرائية والإستراتيجيات الأمنية المعاصرة تحولا نحو التشابك التنفيذي الاستراتيجي بين حماية الأمن الداخلي وبين الأمن العسكري كأمن الحدود وسيادة الدولة ، ولهذا ، فإن هذه الإستراتيجية تتطلب تواصلا تعاونيا بين:
   - وزارتي الدفاع والداخليـــة.
   - الأمم المتحدة باعتبار أن ليبيا لا زالت تحت الوصاية الدولية " الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة " .
   - شركاء ليبيا العرب والدوليين، للاستفادة منهم في تلبية الاحتياجات الأمنية الوطنية دون أن يعنى ذلك تنازلا عن السيادة الوطنية ولا جمودا عند أساليب تقليدية لحفظ الأمن تجاوزها الزمن وهدّدت صلاحيتها مكتسبات عصر العولمة والمعرفة الرقمية.
6. دخول مهدّدات متطورة، كثيفة المعلومات وعالية التقنية للأمن الوطني العام من خلال الجريمة الدولية المنظمة واختراق نظم المعلومات للدولة والشركات واختراق شبكات الاتصالات، ومنظومات البنية المعلوماتية التحتية وهو ما صار يعرف بالحرب السايبريّة Cyber War الأمر الذي يشكل خطورة غير مسبوقـــــــة. وقد صار هذا النوع من الحروب من أكبر هموم الدول الكبرى المتقدمة.

ثانيــا: التوجهات التنفيــذية

وتسير هذه التوجهات في مسارين، استعجالي وطويل المدى، وذلك فى السياق التحليلي التالي:

(أ) المســـار الإستعجا ليّ:

ويتمثل في وضع حدّ لحالات الانفلات الأمني وانتشار السلاح وأماكن التوقيف الخاصة غير التابعة لوزارة العدل، وانتهاكات حقوق الإنسان وذلك لتمكين السلطتين التشريعية والتنفيذية من العمل والتخطيط في جو من الاستقرار والهدوء وفقا للآتي:

- التأكيد على بناء شرطة وطنية عالية الكفاءة والمهارة المهنية.
- استخدام تقنيات المراقبة الأمنيّـــة الحديثة.
- تفعيل جهاز المخابرات العامة والتنسيق مع الاستخبارات العسكرية وجهاز المباحث العامة باعتبار أن هذه الأجهزة تخدم هدفا واحدا وهو حماية أمن الوطن والمواطن.
- تكوين " جسم " يختص بإدارة الأزمة الأمنية يضم كافة الأطراف ذات العلاقة بحفظ الأمن والنظام لإيجاد نوع من التنسيق والتعاون في التعامل مع التأزم الأمني ، ويلغي كل مظاهر التعارض والتداخل والتنازع في الاختصاصات.
- مراجعة آليات دمج الثوار المسلحين في وزارتي الدفاع والداخلية بهدف تحقيق مشاركة فاعلة للشباب في النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل منتجة على مستوى المشروعات الصغرى للأعمال والمنتجات التي يتطلبها العمل بوزارتي الداخلية والدفاع بالدرجة الأولى ويكون ذلك بواسطة العمل المخطط لتنمية قدرات وكفاءات الثوار عبر آليات التدريب والتأهيل في الداخل والخارج والهدف النهائي هو تجنب تحويلهم إلى جنود محترفين يرهقون كاهل المؤسستين العسكرية والأمنية.
- الإسراع في إجراءات المصالحة الاجتماعية بعد تفعيل العدالة الانتقالية التي هي حجر الأساس في التحول من حالة الفوضى الأمنية إلى حالة تأسيس الدولة واستعادة اللحمة الوطنية.

- توظيف الخطاب الديني فيما يخدم قضايا العفو والتسامح والدفع باتجاه الصلح الاجتماعي.
- إعطاء أهمية خاصة ودعم جاد لأجهزة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية خاصة وأنها مشكلة آخذة في التأزم والخطورة على الأمن عموما والسلم الاجتماعي خصوصا وتهدد شباب ليبيا بالضياع.
- التصدي للمواقع الإباحية المتاحة على صفحات الشبكة العنكابوتية بكل جدية وصرامة لحماية الشباب والفتيات من التفسخ الأخلاقي ومنعهم من التحوّل إلى أفراد بلا قيم.
- التعامل النشط مع الأمم المتحدة والوكالات الدولية المختصة ودول الجوار والتعاون معهم في وضع حد لمشكلة الهجرة غير الشرعية باعتبارها مصدرا لكثير من مهدّدات الأمن الوطني عموما والأمن العام الداخلي على وجه الخصوص.
- تفعيل الرقم الوطـــني بغية القضاء على التجاوزات المالية ، والأوراق الرسمية كالهوية الشخصية وجوازات السفر والجنسية وكتيب العائلـــة.

(ب) البعد التنفيذي طويـــل المدى:

ويشمل الدفع باتجـــــــــاه :

- تأسيس منظومة للأمن الداخلي العام على درجة عالية من التطور والتقنية المعاصرة والتوسع في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات وتقليص استخدام الأساليب التقليدية العتيقة في حفظ الأمن ، وأتباع سياسة التحول من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الأكثر تطورا.
- الاستعانة بالخبرة الدولية والتجارب الناجحة السابقة في مسالة حفظ الأمن والنظام، وتفعيل ما ورد في واتفق عليه المشاركون في المؤتمر الدّولي لشركاء ليبيا الذي عقد أوائل شهر فبراير 2013م.
- التأكيد على أهمية الأمن الوقائـــي باعتباره أكثر أهمية وأقل تكلفة، ويشمل ذلك أمن المعلومات والمراقبة الإلكترونية للمرافق والمؤسسات والتجمعات السكنية.

- إعادة النظر في تنظيم مراكز الشرطة والحراسات والبوابات بما يضمن تطويل وتحسين درجة الكفاءة المهنية في التعامل مع مستجدات الجريمة وتحدياتها خاصة الجريمة المنظمة وجرائم المعلومات "الهجمات السايبريّة".
- الإسراع في تدريب عدد من قيادات الشرطة والمخابرات على الأساليب المتطورة في التنظيم وجمع ومعالجة وتحليل المعلومات فى الداخل والخارج وفق برنامج محدد لتنمية القدرات ورفع الكفاءات.
- التنسيق التعاوني مع وزارتي التعلم العالي والتعليم العام والشؤون الاجتماعية والشباب والثقافة لإيجاد برنامج متكامل لمكافحة المخدرات والعنف، والعنف المضاد.
- العمل على تفعيل القضاء الليبي بكل مؤسساته في إطار من الفصل بين السلطات.
- الاتجاه الجاد نحو إعطاء أولوية خاصة لحماية حقوق الإنسان وبراءة المتهم حتى تثبت إدانته ومنع كافة أشكال التعذيب والحجز التعسفي دون إجراء قانونيّ، وإلغاء كافة المعتقلات غير الخاضعة لشرعية الدولة.
- المراجعة الضبطية لإجراءات السّجل المدني لضبط التزوير في الحصول على الجنسية الليبية وكتيب العائلة وكذلك جوازات السفر، وسرعة استخدام جواز السفر الالكتروني.
- التوسع في إجراء البحوث والدراسات الداعمة للقرار الأمني وتشكيل فريق استشاري وطني يستعين بالخبرة الدولية ويسهم في إنضاج هذا القرار.

لا شك أن حفظ الأمن والنظام اليومي في الوطن منوط بصورة أساسية بجهاز الشرطة بكافة فروعه وتخصصاته وكلها تنضوي تحت مظلة وزارة الداخليّـــة التي ينبغي أن تسخر الإمكانيات الداعمة لبناء شرطة قوية مهنية ومتخصصة.

أما بالنسبة لحفظ الأمن والنظام العام في الداخل ، فإن جهاز الشرطة هو المسئول الأول عن القيام بهذا الواجب، أي أنه هو المسئول عن تطبيق الإستراتيجية الخاصة بالأمن الوطني الداخليّ.

وفى هذا السياق لا بد من التأكيد على أهمية دور كل من جهاز المخابرات العامة التي تتولى حفظ الأمن الخارجي للوطن عن طريق جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها وتقديم المخرجات التي تنبه

صانع القرار إلى الأخطار الخارجية المحدقة ، وتضعه في صورة الموقف الدولي الصحيح وفقا لآخر المستجدات على الساحة الدولية لكي يتمكن من صنع القرار السليم.

كما يجب إعطاء أهمية خاصة لجهاز الاستخبارات العسكرية المكلف بصورة رئيسية لتتمكن من حماية المؤسسة العسكرية من الاختراقات المعادية داخليا وخارجيا، وحماية أفراد ومعدات وتجهيزات ومقرات القوات المسلحة من الأعمال التخريبية الداخلية والخارجية وكذلك حماية الوطن والشعب في السلم والحرب ومساعدة القادة العسكريين والسياسيين على صنع القرار الصحيح سلما وحربا.

وهذا يعنى أن مسؤولية الأمن الوطني مسؤولية تضامنية ومتشابكة بين كافة الأطراف ذات الصبغة العسكرية بالإضافة إلى القطاع المدني الذي يجب إشراكه لأن عملية حفظ الأمن الخارجي والداخلي وعملية حفظ النظام لا يمكن أن تنجح بدون تعاون كل مكونات المجتمع.

المهمـــــّـــــة الأساسيّة لجهاز الشرطة

إن المهمة الأساسية لجهاز الشرطة بكل فروعه وتخصصاته لا تتمثل فقط في مكافحة الجريمة واكتشافها والقبض على مرتكبيها وتنفيذ العقوبات الصادرة في حقهم، ولكنها تتمثل قبل كل شيء في الحيلولة دون وقوعها، والقضاء على الأسباب الاجتماعية التي تتسبب في ظهورها ، وكل ذلك لتحقيق هدف رئيسي وهو استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار لجميع أفراد المجتمع ، وفى هذا الإطار فإن الشرطة يجب أن تقوم بما يلي:

1. تسيير وإدارة دوريات الأمن بمختلف المناطق والمشاركة في الحملات الأمنية التي تجعل المواطن أكثر شعورا بالأمن والاستقرار.
2. مراقبة مواقع الرذيلة والفساد الأخلاقي وحماية الآداب العامة حتى قبل وقوع الجريمة

.

3. ترسيخ العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع وذلك بتقديم خدمات إنسانية متعددة كالتدخل في حالات الكوارث والنكبات ، والمساهمة في إزالة آثارها وذلك بتقديم الخدمات والعون.
4. إقامة أيام دراسية وأيام مفتوحة والقيام بحملات توعية لنشر الثقافة الأمنية وكسر الحاجز بين المواطن ورجال الأمن.
5. تحديد المشاكل الأمنية وسبل الوقاية منها وآليات مكافحتها وذلك بتجنيد طاقات جميع مكونات المجتمع بعد تكوين الحس الأمني الجماعي.

الفصل الخـــــامس

مـــــراحل تنفيذ الإستراتيجية

الوعاء الزمني للإستراتيجية